

الفساد الإداري مظاهره، أسبابه، آثاره

م.د سعد الحمداني (*)

المقدمة

امتدادها داخل الاجهزة الادارية والحكومية المختلفة وبمجرد ان اثبتت الدراسة النظرية لعلم الاقتصاد العلاقة المفسرة بين تقدم الفساد وتخلف التنمية سارعت الجهات المهتمة بالشان التنموي الى الدراسة والبحث لوضع أليات واستراتيجيات لهذا التحدي الخطير .

ولكن هذه التطورات قد تخللتها حالات قلق متجددة حول الفساد إذ تتنامى فرص جديدة بجمع القوة وتبادلها بطرق غير مشروعة، لما يؤدي إلى تأخير عملية التنمية وينال سلبا من الحقوق الاساسية وينحرف بالموارد البشري عن طريق الصواب والبناء.

إن ظاهرة الفساد الاداري حقيقة موجودة، ولا تكاد تخلو منها أي مؤسسة. وعلى مدى السنوات الماضية قد اظهرت ان الفساد الاداري يؤخر

إن الفساد نزعة شريرة تصارع قيم الخير بالانسان بغض النظر عن طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي فهو لا يستثني أحد حتى لو كان مجتمع فاضلا، كما في قوله "ولا تبغ الفساد في الارض ان الله لا يحب المفسدين"¹، وقد تناول القرآن الكريم الفساد في العديد من الايات التي تنهي عنه قال تعالى "والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما امر الله به أن يوصل ويفسدون في الارض اولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار"². وعرف القرن الواحد والعشرين بقرن التحرر من السياسات والأسواق، والتحرك السريع للإفراد والأموال والمعلومات. والتعددية الحزبية في الكشف عن ظاهرة الفساد وعلى

المجتمع...سواء كانت اقتصادية من زيادة للتكاليف وطرده الاستثمار وتبديد الموارد، أم آثار ادارية تتمثل في تشويه لدقة وموضوعية القرار وسوء توزيع الخدمات او تدني لمستوى فعالية الاجهزة الإدارية وغير ذلك من الاثار السلبية.

إن نتائج الفساد تحمل الحكومات الكثير من التكاليف سواء المادية ام المعنوية مما يشكل معضلة في استقرارها وتحقيق اهدافها التتموية .. وعليه اصبح من الضرورة الاصلاح والبحث في التعرف على اسباب هذه الظاهرة مطلبا حيويا وضروريا للوصول الى انسب الحلول للحد من هذه الظاهرة ..ومن هنا تكمن مشكلة البحث في تحديد مفهوم الاصلاح المؤسسي والفساد وكيفية مكافحته ،لما له من اثر بالغ على اداء الجهاز الإداري والمالي وعلى جميع جوانب حياة المجتمع إي مجتمع.. وتعزيز الثروة الفكرية والرأسمالية الفكري لما يکنزه في حقل معرفي للبناء والتقدم والازدهار. ومن هنا فأن البحث سيتعرف على أسباب الفساد وأنواعه

ويشوه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أن له آثار معنوية ذات طابع سلبي يؤدي إلى تهديد التماسك القيمي والأخلاقي للمجتمع.

أولاً:- مشكلة البحث

إن الفساد الإداري والمالي المتمثل بتجاوز القوانين والانظمة مشكلة متأصلة ومتعاقبة عبر الحكومات وتأثيرها السلبي واضح على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول عبر العقود وخاصة الدولة العراقية التي تزايدت فيها في الاونة الاخيرة الاصوات المنادية للاصلاح عبر مكافحة الفساد في مؤسسات الدولة لما بعد 2003 مروراً بالمرحلة الانتقالية. لقد ظهر إن معالجة الفساد والترهل الاداري يعد من ابرز القضايا التي يجب على الحكومات ان تتصدى لمعالجتها بعد قضايا الفقر والبطالة وتحسين مستوى الدخل وتخفيض الضرائب.

كما أصبحت ظاهرة الفساد تشكل قلقا دائما للحكومات بشكل عام ولادارة المؤسسات العامة بشكل خاص، وذلك بسبب اتساع الاثار السلبية التي ورثها

التكنولوجي والتحول الاقتصادي والاجتماعية من الضروري ان يواجه اي بلد ومنها العراق هذه التحديات ويتعامل معها على أعلى المستويات والانشطة عن طرق مجتمع لا ينخر جسده الفساد، مجتمع يتمتع بادارة قادرة على التعامل مع معطيات المرحلة ادارة تركز على احترام القوانين والانظمة كونها سر التعامل مع كل هذه التحديات ومواجهتها، ومن هنا تأتي اهمية البحث في تشخيص مظاهر تجاوز القوانين ومحاولة ايجاد الحدود المناسبة لها.

رابعاً:- فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها : ان الفساد ظاهرة عامة في كل المجتمعات التي مرت بمراحل انتقالية والتحول في الانظمة السياسية وعبر كل العقود... هي ظاهرة متجذرة ساهمت الانتماءات الفئوية.. والقبلية والطائفية والدخل المنخفض لعامة الشعب في جزء منها.

وما يتمتع به رجال السلطة من امتيازات كبيرة في الجزء الآخر. ولهذا ينطلق البحث من فرضية مفادها ان

وجوانبه ونتائجه ومظاهره والعمل التي تؤدي الى انتشاره والاثار المترتبة عليه وكيفية مقاومته.

ثانياً:- هدف البحث

يهدف البحث إلى الوقوف على مظاهر الفساد الاداري والمالي المتعددة وتشخيصها ووضع الحلول المناسبة لتلافي تكرارها لضمان تقليل اثرها السلبي على التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والادارية كون ظاهرة الفساد الاداري والمالي ظاهرة من ظواهر التخلف الاداري وسلوك سلبي لشريحة من المجتمع تتعكس بآثارها على مختلف نواحي الحياة. ويهدف البحث

- التعرف على مظاهر الفساد الاداري
- التعرف على الأسباب التي أدت إلى انتشاره
- معرفة الآثار المترتبة على انتشار الفساد الاداري
- التوصل إلى الطرق الأفضل لمكافحة الفساد

ثالثاً:- أهمية البحث

في خضم تحديات العولمة وإنفتاح العالم وعصر المعلوماتية والتقدم

في القرآن الكريم حسب موقعه فهو (الطغيان والتجبر) كما في قوله تعالى (للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً)³ أو (عصيان لطاعة الله) كما في قوله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً إن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلال أو ينفوا في الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم)⁴، ومن الآية الكريمة نرى تحريم للفساد على نحو كلي وإن لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا وعذاب الآخرة.

إما باللغة الانجليزية فهو تدهور التكامل والفضيلة ومبادئ الاخلاق والرشوة، إما اصطلاحاً فقد تكاثرت في الاونة الاخيرة البحوث في الفساد ولاسيما من قبل خبراء الاقتصاد والقانون وعلم الاجتماع .

ثانياً:- تعريف الفساد

يعرف أحياناً بأنه الإخلال بشرف الوظيفة ومهنتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤديها الشخص المكلف او هو إستغلال أو إساءة استخدام الوظيفة العامة من أجل مصلحة شخصية فهو يحدث عندما

هناك علاقة قوية ما بين الفساد وتدهور التنمية البشرية بشتى اشكالها الاقتصادية والاجتماعية، وتظهر هذه العلاقة عبر رسم استراتيجية اصلاح لمكافحة الفساد ودورها في البناء وتعزيز الموارد البشرية في المؤسسات الحكومية.

خامساً:- هيكلية البحث

ولكي يحقق البحث اهدافه تم تقسيمه الى مبحثين وعلى النحو الآتي :
المبحث الأول:- الإطار النظري للفساد الإداري
المبحث الثاني:- أنواع ومظاهر الفساد الإداري

المبحث الأول:- الإطار النظري للفساد الإداري

أولاً:- مفهوم الفساد

الفساد في اللغة العربية يعني التلذذ والاضطراب والحاق الضرر بالآخرين، والفساد لغة: في معجم اللغة من (فسد) ضد صلح والفساد لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل وأضمحل ويأتي التعبير عنه بمعان عدة

الموظفين العموميين لمواقعهم وصلاحياتهم وهو في نفس الوقت وفي كثير من الحالات سلوك استثنائي تفرزه الفجوة الكبيرة بين ما ينبغي ان يكون وما هو كائن وهو سلوك إداري غير رسمي بديل للسلوك الإداري الرسمي تحتمه الظروف الواقعية، ويقتضيه التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات.

وربما كان التعريف الأكثر رواجاً من الناحية العملية ولا سيما بالنسبة إلى العاملين في حقول التنمية كالبنك الدولي world bank هو استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل مصلحة شخصية، إلا إن لمثل هذا التعريف فائدة محدودة في محاربة ظاهرة الفساد بأوجهها المتعددة على الصعيد العالمي، لذلك تجنب مندوبو الأسرة الدولية عندما اجتمعوا في إطار الأمم المتحدة لصياغة أهم المواثيق الدولية حتى الان بشأن الفساد تبنى تعريف شامل للفساد لأن مثل هذا التعريف غير ممكن وغير ضروري. فاتفاقية الأمم المتحدة التي تبنتها الجمعية العامة

يقوم الموظف المكلف بخدمة عامة بطلب رشوة مقابل الخدمة التي يفترض أن يقدمها مجاناً بحكم كونه مكتتب في الاصل للقيام بها وقد عرف جونسون الفساد على "انه سوء استخدام الدوار العامة او الموارد لتحقيق فائدة خاصة وقد عبر عن الفساد بالمعادلة الآتية⁵:

$$\text{الفساد} = \text{الاحتكار} + \text{حرية التصرف} - \text{المساءلة}$$

ويمكن القول على انه وعلى الرغم من اتفاق جميع الباحثين والاكاديميين والساسة على انعكاسات ونتائج الفساد الاداري والمالي في اي مجتمع الا ان اجماعاً او اتفاقاً على التعريف لم يحدث حتى الان فالنظرة إلى الفساد ومحاولة تعريفه من قبل الباحثين تتأثر بالحقل العلمي للباحث وبالمنظور الذي ينطلق منه الراغب في تعريف الفساد لذلك ليس هناك اجماع على تعريف شامل يطال كافة ابعاد الفساد ويحظى بموافقة كافة الباحثين، وان كانت مجمل مفردات التعاريف المذكورة أنفاً هي السبب جملة وتفصيلاً في الفساد الاداري الذي هو نتاج الأعمال المخالف للقوانين والسلوك البيروقراطي المنحرف واستغلال

مضامينه ومعانيه وابعاده لا تزال غامضة ونختلف عليها وبالتالي أمر محاربه والتصدي له لن يكون ممكناً أو يسيراً ولكن على العكس من ذلك فإن التعمق الأكاديمي والتنظير المنهجي والتفريق بين الفساد النابع من طبائع الاشياء او استعدادات البشر وبين الإفساد الذي تسببه الضغوط والمتغيرات البيئية كل ذلك سيمكن الأنظمة السياسية والهيئات القضائية والمتخصصون في الإدارة والاقتصاد وكل المهتمين ببرامج وخطط الإصلاح الإداري من تبني الاستراتيجيات الوقائية الشاملة والممانعة كبديل للجهود القضائية والأمنية العلاجية التي تهتم بأساليب كشف الفساد.

ثالثاً: - الدراسات السابقة

إن الفساد الإداري هو من اشد الامراض خطورة على عمليات التنمية، حيث تنتشر صورته وتتعدد مما ينتج عنه اهدار الموارد الاقتصادية للدولة مما ينعكس سلباً على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي الى الاستقرار الاقتصادي والسياسي

للأمم المتحدة والتي تم التوقيع عليها في المكسيك 2003 لا تحتوي تعريفاً شاملاً للفساد ولكنها اعتمدت توصيفاً خاصاً للأعمال الجرمية التي تعد سلوكاً فاسداً في الوقت الحاضر تاركة للدول الأعضاء إمكانية معالجة اشكال مختلفة من الفساد قد تنشأ مستقبلاً على اساس أن مفهوم الفساد فيه من المرونة ما يجعله قابلاً للتكيف بين مجتمع وآخر.

خلاصة القول إن ماهية الفساد الإداري هي هناك عدة اتجاهات تفسر وتحلل الفساد الإداري، فهناك من يرى ان الفساد هو سوء استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية. ويرى اتجاه اخر بأن الفساد الإداري هو مجموعة من الاختلالات الكاملة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع وعلى هذا الأساس يتم الكشف عن اسباب الفساد ومظاهره داخل المجتمع "ويجب تحليلها داخل البناء الاجتماعي الشامل على اعتبار انه لا توجد دولة او مجتمع قديم او حديث يخلو تماماً من الفساد"⁶. إن تعدد مفاهيم الفساد الإداري لا يعني إن

وتشخيص نقاط الضعف واسباب الفساد الاداري"⁸. حيث اظهرت الدراسة أن مؤسسات الدولة تعاني من نقاط ضعف عديدة أهمها:

- المركزية الزائدة وتعقيد الاجراءات
- ضعف الشفافية والمسائلة
- تضارب وتداخل التشريعات التي تنظم أجهزة الإدارة، واختراق هذه التشريعات احيانا
- ترهل إداري، وكوادر إدارية بحاجة إلى إعادة تأهيل
- ضعف في ادارة الموارد المتاحة
- ضعف في العمل المؤسسي وتداخل المهام
- وقد توصلت دراسة هذا الفريق الى خمسة محاور للاصلاح:-
- تنمية الموارد البشرية من خلال اعادة النظر في العلامات والحوافز المتعلقة بالموظفين
- إعادة هيكلة مؤسسة الرقابة والمسائلة وتقويمها بروح الشفافية
- إعادة هيكلة القطاع العام

والاجتماعي. وقد تعددت الدراسات في هذا المجال لالقاء الضوء على مظاهر الفساد واسبابه للتوصل الى حلول واقتراحات للتخفيف من أثاره السقيمة.

بينت دراسة حلواني "ان للمديرين دورا في انتشار ظاهرة التسبب الاداري في الادارات الحكومية بسبب عدم الالتزام الديني عند اداء الوظائف وتعاملهم مع الموظفين بأساليب تفتقر الى العدالة مع اهمال العلاقات الانسانية وانعدام الثقة والتقدير"⁷، كما بينت الدراسة ان اهم مظاهر التسبب والفساد الموجودة في الادارات العامة تتمثل في مجاملة المعارف من المراجعين وانجاز معاملاتهم وعدم التزام الموظفين باوقات العمل الرسمي، وتفضيل المصلحة الشخصية على مصلحة العمل والبطء في انجاز المعاملات أو ابقائها متراكمة دون اجاز، وانعدام الولاء للوظيفة ولجهة العمل، واستغلال الوظيفة في تحقيق مكاسب شخصية. وفي عام (2001) قام فريق مكلف في وزارة التنمية الادارية في المملكة الاردنية بدراسة لوضع الادارة العامة في مؤسسات الدولة كافة

الناس وتعطيل الاعمال وبرامج
التمتية .

في عام (2004) قام د.النجيب
ود.الزعبي بدراسة حول الفساد الاداري
في الجهات الحكومية في الكويت¹⁰. وقد
تبين من الدراسة ان نسبة الفساد ارتفعت
بشكل لافت منذ عام 1963 وحتى
الآن، حيث شملت الدراسة عمق مشكلة
الفساد والمظاهر والمسببات، وكذلك
الخوف بأن تتحول هذه المظاهر الى
جزء من الثقافة المجتمعية، وقد اتسمت
الدراسة بالواقعية والصراحة وكشفت عن
امراض الفساد والرشوة والواسطة، كما
اشارت على ان الفساد السياسي هو لب
الفساد وقدمت الدراسة صورة عن اهم
مظاهر الفساد التي تتضمن:

_ الرشوة والاختلاس

_ تفشي الوسطة والمحسوبية

_ الخلل الاداري القائم على

الرقابة الادارية

_ غياب مبدأ المحاسبة وعدم

تطبيقها وضعف المسائلة

_ غياب الشفافية في القوانين

والسياسات الحكومية

- تصنيف وتوصيف الوظائف
لتحديد المسؤوليات والصلاحيات
بدقة

- الحكومة الالكترونية، من حيث
توظيف تقنية المعلومات بالادارة من
خلال استخدام الانترنت والاتصالات
الحديثة وحوسبة المعلومات.

وفي دراسة د.حلواني⁹ فقد قامت
بدراسة استطلاعية حول الفساد الاداري
شملت عينة من المجتمع السعودي حيث
تناولت الاسباب التي تؤدي الى انتشار
الفساد الاداري وصوره ومظاهره والاثار
المرتتبة على انتشاره ، وقد توصلت
الدراسة الى النتائج التالية :

- إن أهم صور الفساد الاداري

تتمثل في تعطيل المراجعين

وسوء استخدام السلطة والغش

والإهمال، واستغلال الوظيفة

في تحقيق مصالح شخصية

- غياب الوازع الديني والتهاون مع

المنحرفين اداريا يساعد على

استمرار الفساد

- من الآثار المترتبة على انتشار

الفساد الاداري ضياع حقوق

والصحة وضعف البنى التحتية اى هدر
وضياع واستنزاف الموارد وتدمير النسيج
الاقتصادي والاجتماعي والاخلاقي .كما
اشار الباحث ان هناك عدة اسباب تؤدي
الى انتشار الفساد الاداري اهمها :

_ تهاون الإدارات في معالجة
الانحرافات والفساد الاداري

_ قصور الهيكل التنظيمي وهذا
يتضمن وجود عيوب ادارية في الهيكل
التنظيمي للمنظمة كعدم وضوح قنوات
الاتصال وازدواجية المهام والوظائف

_ عدم كفاءة الموظفين

_ نقص وقصور التشريعات والانظمة
وقد توصل الباحث الى عدد من الاتار
الناجمة عن الفساد الاداري اهمها:

_ إعاقة عمليات التنمية والتأثير السلبي
على النمو الاقتصادي

_ خفض مستوى الجودة والخدمات
العامة

_ زيادة معدلات الفقر

_ ضعف الثقافة العامة بسلامة الحكومة
وموضوعيتها

_ اختلال تكافؤ الفرص بين المواطنين

_ انتشار ظاهرة القدوة الفاسدة

_ غياب المعايير الموضوعية في

اختيار القيادات الادارية

كما بينت الدراسة مجموعة من النتائج
الخطيرة للفساد الاداري اهمها :

• تعطيل المشاريع التنموية العامة

• عدم تطوير كفاءة وجودة

الخدمات العامة

• زيادة عدم ثقة ورضا المواطنين

بالاجهزة الحكومية

وأكدت الدراسة أن استراتيجية

مكافحة الفساد الاداري يجب ان تقوم

على ركائز قوية اهمها الضوابط

القانونية والدستورية لمحاسبة ومراقبة

المسؤولين الحكوميين ،وتقليل فرص

واسباب وجود الفساد.

وفي عام (2009) قام اللاولاد

محمد عمر قاضي منتدب اول محكمة

الحسابات في موريتانيا بدراسة حول

الفساد الإداري ماهيته وصوره ودوافعه

،وآثاره العامة ،وسبيل الوقاية منه ،

حيث تبين ان من اهم مظاهر الفساد

الاداري والمدمرة هي انتشار الفقر

وتفشي الامية وتدني مستوى التعليم

للفساد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث ثبت بالدليل القاطع ان حجم الظاهرة اخذ بالتفاقم والتزايد إلى درجة أصبحت تهدد مجتمعات كبيرة بالجمود وربما بالانهيار ولقد أضحت ظاهرة الفساد والفساد الاداري والمالي بصورة خاصة "ظاهرة عالمية ذات انتشار واسع بجذور عميقة تأخذ ابعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها"¹¹، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع لآخر. وعلى مدى السنوات السابقة اظهرت البراهين والدراسات ان الفساد يؤخر ويشوه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما ان له اثاره المعنوية والمعادية ذات الطابع السلبي حيث تؤدي الى تهديد التماسك القيمي والاخلاقي للمجتمع بما يؤدي بكارثة حقيقية لهدم الروح البشرية وهدر الثروات الفكرية والكفاءات العلمية التي تعد نواة التغيير الحقيقي للبناء وهي غاية الوجود وتعزيز القدرات البشرية لبناء مجتمع متقدم آمن، إن المجتمعات في كل الازمنة والعصور عرفت ظاهرة الفساد وبالتالي يمكن القول

يتبين من كل ما سبق ان الفساد الاداري هو العدو الخفي للتنمية وهو من اكثر العوائق التي تقف في وجه التنمية والاستثمار، حيث تعاني الدول النامية من فشل التنمية بسبب انتشار الفساد في وجه التنمية الذي تتجلى صورته ما بين استغلال مقبوت للسلطة في خدمة الاهداف والعلاقات الشخصية وبين التقصير والغش والتسيب وهدار المال العام والتحايل على الانظمة والرشوة وغير ذلك من صور الفساد الاداري الذي توسعت دائرته وانتشرت مظاهره بشكل لم يعد بالامكان تجاهله، إذ ان الفساد ينمو مع نمو المجتمعات ما لم يتم التوصل الى حلول عملية تجتثه من جذوره وتقضي عليه.

رابعا: - عالمية الفساد

تركزت بحوث الاقتصاديين في معظمها على العلاقة بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة ونوعية المؤسسات الحكومية من جهة أخرى، فقد تزايد الاهتمام بقضية الفساد منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي نظرا لطبيعة الاثار السلبية

لقد كان العراق من بين تلك الدول التي ابتلت بهذه الظاهرة من تبذير للاموال العامة والاسراف غيرالمحسوب على مر العصور ومن دون رقيب او حسيب تبذرت على اثره ثروات البلاد وبانت مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي. فنرى ان خصوصية المجتمع العراقي بعد 2003 وفي ظل مرحلة الانتقال السياسي من النظام الشمولي الى النظام الديمقراطي وحصول التغيير المتسارع لكل مفاصل الدولة العراقية.. نحو بناء دولة مؤسسات عصرية ديمقراطية قوامها العدالة للجميع.. تتطلب تبني مجموعة واسعة من استراتيجيات متنوعة لمواجهة ارث الماضي...لخلق مستقبل اكثر عدالة واستقرار... الا ان ازدياد ظاهرة الفساد الادراري بعد عام 2003 اصبحت هناك مشكلة موجودة لا تكاد تخلو منها اي مؤسسة وهي تكاد تكون حالة بديهية لكل عملية تغيير وانتقال سياسي من مرحلة الى اخرى.

انها ظاهرة عالمية ومستمرة لانها لا تخص مجتمعا بذاته او مرحلة تاريخية معينة "فهي كظاهرة ملازمة للحضارة البشرية وجزءا لا يتجزأ من الصراعات السياسية والاجتماعية عبر التاريخ"¹²، فما من امم انهارت او انظمة سقطت او ثورة قامت الا وكان الفساد عنصرا فاعلا فيها، فالتاريخ لم يثبت لنا وجود ثقافة معينة يمكن ان تدعي ان لها سلوكا يحصنها من أفة الفساد التي لا وجود لوصفة سحرية تقينا ضرر حدوثها، وعلى مدى السنوات السابقة اظهرت البراهين والدراسات ان الفساد يؤخر ويشوه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما انه له اثاره المعنوية والمعادية ذات طابع سلبي حيث يؤدي الى تهديد التماسك القيمي والاخلاقي للمجتمع بما يؤدي بكارثة حقيقية لهدم الروح البشرية وهدر الثروات الفكرية والكفاءات العلمية التي تعتبر نواة التغيير الحقيقي للبناء وهي غاية الوجود وتعزيز القدرات البشرية لبناء مجتمع متقدم امن.

خامسا: - بيئة الفساد

إن ضعف المؤسسات العامة الذي هو احد اهم اسباب الفساد يؤدي الى انخفاض في الاستثمار وبالتالي الى إبطاء عجلة التنمية الاقتصادية اما البحوث القانونية فإنها تعتبر الفساد انحرافا عن الالتزام بالقواعد القانونية وبالتالي فان هناك إجماع على ان للفساد اثراً مدمراً على حكم القانون ولا سيما إذا ما طال القضاء، أما البحوث السياسية فهي تركز على الفساد بشرعية الحكم ودور مؤسسات المجتمع المدني ونماذج القوى السياسية¹³. بينما يرى علماء الاجتماع الفساد بأنه علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالمصلحة العامة ليصبح الفساد الاداري هو سلوك منحرف يمارسه شخص أو فئة من الموظفين الذين تتسع صلاحيتهم ونفوذهم ومراكزهم فيميلون الى الاستعلاء وأستغلال السلطة والمركز لتحقيق منافع شخصية بطرق غير

شرعية وذلك على حساب المصلحة العامة.

المبحث الثاني: - أنواع ومظاهر الفساد**أولاً: - أنواع الفساد****1- الرشوة والعمولة**

إلية دفع الرشوة والعمولة المباشرة الى الموظفين من اجل الحصول على خدمة ادارية ،فعندما تصبح الادارة فاسدة تصبح خدماتها معوضة فينتهز الموظف العمومي الفرصة للحصول على مكافأة مالية من الجهة المستفيدة من الخدمة ونتيجة لتجذر ثقافة الفساد يصبح لكل خدمة مقابل مالي معروف، ويصبح كل موظف على أتم الاستعداد للقيام بواجب تحت اغراء العمولة commission لتي سيحصل عليها، ويمكن تلمس الخلل في هذه الوضعية من خلال تكيف القرار الإداري مع رغبات دافع الرشوة ولو أدى ذلك الى انحراف القرار الاداري عن المصلحة العامة وخروجه السافر على مبادئ القانون .مثال ذلك قبول او طلب ابتزاز

،حيث يقوم القطاع الخاص لإضافة مبالغ العمولات والرشاوي الى التكاليف الكلية للمشروع الامر الذي يعني تحمل الدولة نفقات اضافية على أقيام العقود والمشاريع .

3- الرشوة الدولية

أما فيما يتعلق بالرشوة الدولية فالأمر يتعلق بالصفقات الكبرى المرتبطة بعالم المقاولات وتجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعددة الجنسيات¹⁴، فهي تدفع مثلاً لقاء قيام حكومة في بلد بشراء معدات ومستلزمات وتجهيزات تحتاجها من شركة دون اخرى (المناقصات الدولية لتنفيذ مشروعات ضخمة ، امتيازات التنقيب عن النفط والغاز والمعادن شراء الطائرات المدنية والاسلحة مناقصات قطاع الاتصالات وغيرها ...) مما يدفع الشركات الاجنبية الى دفع عمولات كبيرة للحصول على المناقصات الخارجية والامتيازات .

وعادة ما يحدث هذا الفساد الكبير على المستويين السياسي والبيروقراطي مع ملاحظة أن الاول يمكن ان يكون

رشوة Bribery لسهيل عقد أو قبول رشوة لغرض التعيين .

2- الرشوة المحلية

إذا ما تجاوزنا ممارسات الفساد الصغير الذي بموجبه يحصل الموظف على مكافأة (عمولة)، الذي اشرنا إليه أنفا والذي يبقى في دائرة البيروقراطية الادارية التقليدية، فان الوضع سيتغير عند الوصول الى مستوى من الفساد المعبر عنه بالفساد الكبير وهذا النوع من الفساد يحدث عندما تدفع الرشوة لكبار المسؤولين في الدول التي تقرر شراء مواد ومستلزمات من السوق المحلية بكميات كبيرة وتطرح عددا من المشاريع للتنفيذ من قبل القطاع الخاص وذلك عبر مناقصات يتقدم بها القطاع الخاص المحلي وللتنافس على مثل هذه المناقصات يدفع القطاع الخاص رشوة لبعض المسؤولين الحكوميين للحصول على مثل هذه المناقصات ويترتب على مثل هذه المناقصات وهذا السلوك الفاسد للمسؤول الحكومي زيادة في اسعار السلع والمواد الموردة وزيادة في القيمة الاجمالية للمشاريع الاقتصادية

تلك البلدان لقاء فوائد عالية او شراء اسهم في شركات اجنبية او شراء عقارات .

6- التهرب الضريبي والكمركي

يقوم بهذا السلوك عادةً رجال الاعمال من القطاع الخاص فهم يقومون بدفع الرشاوى للمسؤولين الحكوميين بغية حصولهم على تخفيض ضريبي او اعفاء لمدة طويلة او تخفيف الرسوم الكمركية او اعفائهم او استثناءهم من خلال التلاعب بالقوانين او تغيير مواصفات السلع المستوردة على الورق لتخفيف حجم الرسوم الكمركية .

7- سرقة المعونات والمساعدات

والقروض

إضافة إلى ما ذكر قد يقوم " بعض اصحاب النفوذ في بلدان معينة بتحويل جزء لا يستهان به من المعونات والمساعدات والقروض التي تقدمها الدول المانحة للمعونات الاقتصادية بهدف تمويل عملية التنمية الى حسابات مصرفية خارجية"¹⁵، بدلاً من ادخالها للبلد وغالبا ما تكون هذه الحسابات بأسماء مقربين لأصحاب السلطة والقرار

مستقلاً بدرجة او باخرى عن الثاني او يمكن ان تكون بينهما درجة عالية من التداخل او التشابك، اذ عادة ما يرتبط الفساد السياسي بالفساد المالي حين تتحول الوظائف البيروقراطية العليا الى ادوات للاثراء الشخصي المتصاعد .

4- استغلال المنصب العام

يلجأ أصحاب المناصب الرفيعة والعليا في اغلب البلدان النامية الى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية وهؤلاء يتحولون مع مرور الوقت الى رجال اعمال او شركاء تجاريين الى جانب وظائفهم الحكومية، يصرفون جل اهتمامهم الى البحث عن طرق وأساليب تمكنهم من زيادة حجم ثروتهم على حساب الاهتمام ببرامج التنمية وتحقيق الرفاه والرضا لمواطني بلدانهم.

5- تهريب الأموال

يقوم بعض المسؤولين الحكوميين في البلدان النامية وغيرها بتهريب الاموال التي حصلوا عليها بطرق غير القانونية وغير شرعية الى مصارف وأسواق المال في البلدان الاجنبية لاستثمارها على شكل ودائع في بنوك

سلبية متأصلة في البناء الاجتماعي ومرتبطة بالسياق الاجتماعي والاقتصادي الذي تتم فيه¹⁶. وهو نتاج لسياق هيكل قائم على العلاقات الاستغلالية المصاحبة لحياسة السلطة داخل التنظيمات الادارية والمؤسسات العامة.

ويتعلق بمظاهر الفساد والانحرافات الادارية والوظيفية او التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف المكلف بخدمة عامة اثناء تأدية المهام في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية التي لا ترقى للاصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين التي تغتتم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار، وهنا تتمثل مظاهر الفساد الاداري في الدول النامية¹⁷، تتلخص مايلي:

- عدم احترام اوقات العمل او التراخي او التكامل
- عدم تحمل المسؤولية واقشاء اسرار الوظيفة

وهذا من اسوء انواع الفساد لان ضرره ينعكس على اقتصاد البلد بشكل مباشر.

ختاما ان تحديد النقاط اعلاه لايعني بالضرورة اقتصار مظاهر الفساد على ما ورد فيها فالاشكال والمظاهر المتعددة للفساد تجعل من الصعوبة بمكان حصرها بنقاط معينة فالاعتداء على المال العام مثلا من خلال بيع بعض المؤسسات الحكومية لبعض السلع والخدمات والاستفادة من فرص الفساد هنا بالتلاعب بالاسعار والمواصفات او دفع الرشاوى للحصول على النقد الاجنبي ياسعار تقل عن الاسعار السائدة في السوق او دفع الرشاوى للحصول على الائتمان وحتى عمليات الفساد التي تصاحب القيام بعملية الخصخصة كلها تندرج ضمن مظاهر الفساد.

ثانيا:- مظاهر الفساد

1- الفساد الإداري

تعاني معظم الادارات العامة في الدول النامية من الفساد الإداري، "حيث يعد الفساد الاداري ظاهرة اجتماعية

-معاملة المسؤولين لبعضهم بعضا
طمعا في الحصول على خدمات
متبادلة

-تصفية الحسابات الشخصية مع
الموظفين

-تنفيذ مشروعات لا حاجة لها

-تأخير العمل في المشروعات

-شراء مواد واجهزة لا حاجة لها

-الاستخدام الجائر للممتلكات العامة

الفساد المالي والاقتصادي

في الجانب المالي يتمثل الفساد في
محمل الانحرافات المالية ومخالفة
القواعد والاحكام المالية التي تساهم في
تنظيم سير العمل الاداري والمالي
للحكومة ومؤسساتها ومخالفتها تعليمات
اجهزة الرقابة المالية ويمكن ملاحظة
اثر هذا الجانب في الرشاوي والاختلاس
والتهرب الضريبي وتخصيص الاراضي
والمحاباة والمحسوبية favoritism في
التعيينات الوظيفية .اما الجانب
الاقتصادي فيتمثل بالسياسات
الاقتصادية المرتجلة وسوء توزيع
الثروات والموارد والدخول او تحميل
الادارة الحكومية باعباء كبيرة

- كما تتمثل مظاهر الفساد الاداري
باضطرار المواطنين الى اتباع
اساليب ملتوية لانجاز اعمالهم
بسبب عجز او تقصير الجهاز
الاداري عن الانجاز

- تضخم الدوائر والمؤسسات
الحكومية الذي يرافقه اختيار قيادات
ادارية غير مؤهلة

-قصور وتراكم الثغرات في القوانين
والانظمة والتشريعات وتغلغل
العناصر المتمرسه في الفساد
الاداري الى مستويات الادارية العليا
وفي ظل هذه الاوضاع يضطر
المواطنون عادة الى تقديم الرشاوي
للموظفين حيث يتمتع موظفو
الحكومة في ذات الوقت وخاصة في
مراكز المسؤولية الادارية العليا بمزايا
القوة والحصول على امتيازات
شخصية في الدولة بشكل قانوني
(دور سكن، سيارات، مكافآت،
هدايا،... وغيرها).

-قلة كفاءة الموظفين وهبوط مستوى
الاداء

-الغش وخيانة الامانة

اضافة العناصر السلبية الاتية كتكلفة للفساد اقتصادية.

أ- ارتفاع حجم التهرب الضريبي بفضل ممارسات الفساد يؤدي الى زيادة عجز الموازنة وضعف مستوى الانفاق العام بحيث يقلل الفساد من الايرادات العامة ويزيد من النفقات العامة .

ب-ارتفاع تكلفة الخدمات نتيجة التكاليف الاضافية الناجمة عن ممارسات الفساد.

ت-ارتفاع تكاليف التكوين الرأسمالي نتيجة العمولات التي تزيد من التكاليف الحقيقية للمشاريع الكبيرة .

ث-يقلل الفساد من نوعية المرافق العامة وكفاءتها ومن جودة السلع والخدمات المقدمة ويلاحظ ذلك خصوصاً من خلال ارساء المناقصات على الموردين الاقل كفاءة حيث غالباً ما يخفي ذلك حالات متعددة من الفساد.

ج-تشويه سوق العمل اذا ما تمت اجراءات التوظيف والتعيين في الحكومة ومؤسسات القطاع العام

وتخصيص اموال طائلة للقيام بهذه المهام دون متابعة ورقابة ومساءلة. ويتضح ذلك جلياً من خلال دراسات التنمية البشرية في اغلب البلدان العربية التي تعاني من عدم تحقيق مشروعات التنمية للعدالة الاجتماعية او الرفاهية الاقتصادية المتوخاة منها "الا نسبة لاتزيد عن 5 % وان هذه النسبة ذاتها تستأثر داخل معظم المجتمعات العربية بمعظم الثروات والنفوذ الاقتصادي والسياسي وان هناك 35 % يمثلون فئات الدخل المحدود وهؤلاء يتأرجحون ما بين الشرائح الدنيا والوسطى والعليا في اطار الطبقة الوسطى ويعانون بنسب مختلفة من قصور في تلبية جميع احتياجاتهم الحياتية وان هناك 60 % اغلبهم تحت خط الفقر"¹⁸. وبمنطق علماء الاقتصاد يمكن القول " ان الفساد اصبح ميدانا للقيمة من خلال الموازنة بين تكلفة ممارسة الفساد وقيمة وعائد الفساد"¹⁹. فعندما تكون العقوبات والغرامات اقل مما يجب يرتفع عائد الفساد والعكس صحيح وعليه يمكن

تواجه المشاريع الصغيرة في البيئات الفاسدة ظروفًا أصعب للبقاء وهذا يقلل معدل النمو الاقتصادي لان المشاريع الصغيرة هي محرك النمو خصوصاً في معظم اقتصاديات البلدان النامية .

2- الفساد الاجتماعي

الفساد هو وصف مشين للسلوك غير السليم الناتج عن تفسخ منظومة القيم الاجتماعية ، حتى ان علماء الاجتماع يحددون " مفهوم الفساد بانه علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة وممارسة الفساد"(مركز اضاء للبحوث، الكويت). مرجعها يعود الى عدم استقامة ذاتية الشخص الذي يمارسه وبالتالي فهو انتهاك لقيم المجتمع وهو قائم على تغليب المنفعة الشخصية على المنفعة العامة . ان الفساد هو سلوك ذاتي سيء ينعكس على الاخرين وتتم ممارسته من قبل فرد او مجموعة افراد فالموظف الحكومي ممنوحة له سلطات وصلاحيات بموجب القانون ويمكن ان يمارس الفساد اذا ما

على اساس المحسوبية او الرشوة وبالتالي ستؤدي الى تخفيض نوعية الادارة وكثرة القرارات الخاطئة مما يؤدي بدوره الى انخفاض مستوى الاداء .

ح- المساهمة في الفقر وعدم توزيع الدخل بشكل عادل فالفساد اذا ما شاع في المجتمع فانه سيؤدي الى تقليص فرص الفقراء وأصحاب الدخل المحدود (غير المدعومين) في الحصول على نصيبهم الموضوعي من الوظائف ومن فرص الترفيع والتدريج الوظيفي .

خ- الفساد يخفض مستويات النمو لانه يؤثر سلباً على المشاريع الصغيرة لان تحمل تكاليف الفساد المرتفعة (الوقت والمال) اشد بالنسبة للمشاريع الصغيرة منه على الشركات الكبرى" ²⁰ فالمشاريع الصغيرة تملك بوجه عام سلطات اقل لتجنب الفساد وهي تميل الى العمل في بيئات عالية التنافسية وبالتالي فهي لاتستطيع تحميل مستهلكين تكاليف الفساد وهكذا

غير متكافئ الامر الذي يؤدي الى حدوث تحولات سريعة ومفاجئة في التركيبة الاجتماعية الامر الذي يكرس التفاوت الاجتماعي وتراجع العدالة الاجتماعية نتيجة لتركيز الثروات والسلطات وتدني المستوى المعاشي لأغلبية افراد المجتمع الامر الذي يدفع البعض منهم لارتكاب الجرائم وبالتالي تعطيل قوة فاعلة في المجتمع .

ان اخطر ما ينتج عن الفساد بهذا الصدد هو الخلل الذي يصيب اخلاقيات العمل والقيم الاجتماعية وغالبا ما يغير الفساد سلوك الفرد ويجعله يتعامل مع الاخرين بمادية وتغليب المصلحة الذاتية من دون مراعاة للقيم الاجتماعية التي تدعو الى علو المصلحة العامة. ختاماً ومن خلال ما عرضه البحث ،يمكن ان نحدد العوامل الاساسية وراء انتشار الفساد الاداري:-

أ. عوامل داخلية في مفاهيم المجتمع وتمثل بتفشي ظاهرة الوساطة والعلاقات الشخصية في الحصول على الخدمة العامة.

استغل الوظيفة العامة استغلالاً سيئاً اذا ما استجاب هذا الموظف للعادات والتقاليد والانتماءات العشائرية والطائفية والاسرية والاقليمية بحيث تتحول الوظيفة العامة من وسيلة لإدارة الشأن العام لإفراد المجتمع ومن أداة للخدمة العامة ومن كونها تكليفاً قانونياً وأمانة وطنية مقدسة تتحول الى سلعة يتم المتاجرة بها بيعاً وشراء بممارسة الفساد. ان الفساد يؤدي الى " خلخلة القيم الاخلاقية والى الاحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين افراد المجتمع وبروز التعصب والتطرف في الاراء وشيوع الجريمة كرد فعل لانتهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص "21، وكذلك يؤدي الى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير اداء الواجب الوظيفي وتراجع الاهتمام بالحقوق العام والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي الى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر .فالفساد يشوه البنى الاجتماعية والنسيج الاجتماعي من خلال صعود الاقلية على حساب الاكثرية وسوء توزيع الدخول بشكل

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: - الاستنتاجات

تبين من خلال البحث ان الدول النامية باختلاف انظمتها تشهد شكلا او اخر من اشكال الفساد الاداري الذي يعد معوقا لعملية التنمية وادارة وانتاجا وتوزيعا للعائد حيث ينعكس أثاره على اختلال البناء الاجتماعي والاقتصادي والاخلاقي والسياسي والثقافي، ويمكن عرض لأهم الاستنتاجات حول مشكلة الفساد الإداري:

1. إن أسباب الفساد الإداري والمالي في اي دولة وخاصة العالم الثالث ومنها العراق متأصلة الجذور وهي ظاهرة ليست أنية ولها تراكمات عبر عقود من الزمن.
2. إن تشخيص الحلول لايمكن ان يتم بدون رؤية متكاملة لكل الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع مهما كانت بيئته.
3. إن التباين في توزيع الثروات والدخول سبب رئيسي لتفشي الظاهرة ويولد شعور دائم بالغبين

ب. عوامل مرتبطة بالقيادة والادارة حيث اثبتت الدراسات ان لادارة دور كبير في تفشي الفساد الإداري.

ت. عوامل مرتبطة بالأخلاق وتتمثل بعدم غرس الاخلاق والتعاليم الدينية داخل النفوس.

ث. خلل في نظام المنظمة حيث اي خلل او تعقيد داخل النظام يؤدي الى تشجيع الموظفين على استغلال الضعف في النظام.

ج. شعور الموظفين بغياب العدالة من قبل مرؤوسيهيم في اطار التدريب والحوافز التي تؤدي الى الاهمال والتقصير.

ح. غياب نظام متكامل داخل المنظمة بما يكفل انجاز العمل وخدمة المراجعين.

خ. حصر نظام الامتيازات على فئات معينة دون سواها

ذو تأثير كبير على التنمية وتقدمها، ففي ظل ظروف واقعية سيكون هذا ببساطة مكلفا جدا، ان تركيزا احادي التفكير على منع الفساد يمكن ان يكون ايضا ذا اثر سلبي على الحريات الشخصية وحقوق الانسان. وقد يكون من الصعب القضاء بشكل كامل على البرامج والخدمات الفاسدة وقد يظل التوجه البيروقراطي الذي يفتح الباب في اغلب الاحيان والرد بشكل اقوى غير مكلف، فالهدف ليس تحقيق تصحيح كامل بل تحقيق زيادة اساسية في نزاهة الحكومة وكفاءتها.

7. إن الفساد الإداري يؤدي إلى تراجع الدولة ويؤدي الى خسائر ميزانيات الدولة.

8. تتعدد صور الفساد الاداري في مجتمعات الدول النامية وتتمثل في استغلال الوظيفة وسلوك الموظف في استخدام الموارد العامه لتحقيق مصالح شخصية والتغاضي عن انشطه قانونيه وانتشار الاختلاس

والظلم والحيث لدى فئات كثيرة من المجتمع.

4. إن محاربة الفساد تعزز ثقة المواطن في القانون وسيادته في الجهود الراقية للمضي بالتنمية السياسية قدما إلى الإمام وتسهم في جذب الاستثمارات الاجنبية وتعزيز الاقتصاد الوطني ومكافحة مشكلتي الفقر والبطالة.

5. مكافحة الفساد ليست غاية بحد ذاتها فهي ليست حملة عمياء التصويب فالصراع ضد ارتكاب الشر جزء من الهدف الاوسع لخلق حكم اكثر فعالية ونزاهة وكفاءة فالاصلاحيون ليسوا فقط معنيين بمواجهة الفساد بحد ذاته لكنهم معنيون ايضا بتغيير اثره السلبي على تطور المجتمع ككل وفي هذه الطريقة تساعد الاصلاحيات في رفع مستوى المعيشة للفقراء وتحقيق احترام اكبر لحقوق الانسان للجميع .

6. ان المصلح الحكيم يعرف ان الفساد لا يمكن اجتثاثه كلياً وهو

الفساد الاداري وذلك من خلال التوصيات المقترحة التالية:

1. زرع ثقافة محاربة هذه الافة الاجتماعية في اذهان الناس ليدركو ان الكفاءة والعدل والنزاهة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون هي القيم التي يجب على المجتمع السعي لتعزيزها وهنا تلعب التربية الدينية والاخلاقية والبرامج التعليمية التي توضح مظاهر الفساد ومضاره بحيث يتربى الفرد منذ الصغر على هذه المبادئ لتصبح مع مرور الزمن جزءا من سلوكه الشخصي القويم.

2. للتصدي للفساد يجب ان نبدأ بأسبابه الجذرية عبر تغيير المفاهيم الشائعة لدى الناس حول اهدار المال العام والوساطة واضاعة الوقت.

3. التركيز على وضع العقوبات القانونية الرادعة ومعاقبة المنحرفين اداريا حتى يكونوا قدوة لغيرهم وردعا للمفسدين.

و العمولات و الرشاوي وتعطيل مصالح المواطنين.

9. إن تدني مستوى الوازع الديني والتنشئه السليمه والقده الحسنه يؤدي الى انتشار الفساد الإداري.

10. إن انتشار الفساد الاداري يعود الى اسباب داخلية تتعلق بسوء الاداره وعدم النزاهه واسباب اخرى تعود الى المفاهيم السائده الخاطئه في المجتمع التي تتمثل باهميه العلاقات الشخصية والوساطة في انجاز المعاملات واسباب خارجيه تنوعه الشخصي وتأثره بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

11. إن أهم الإجراءات والاستراتيجيات المتبعة في مقاومه الفساد الاداري والحد من انتشاره تتمثل في غرس القيم الدينيه والاخلاقيه لدى الافراد وقيام الادارات العليا بمكافحه الفساد.

ثانياً:- التوصيات

يجب إن تساهم البيئة الداخلية للموظف (الاسرة والمنظمة) والبيئة الخارجية (المجتمع) في الحد من انتشار

مستوى ومن غير المحتمل ان تتجح اي اصلاحات اذا كانت المعرفة غائبة.

10. تفعيل القضاء وخاصة المفاصل القضائية للحماية الامنية لتأمين الرقابة وللمبلغين عن الرشوة.

وفي النهاية ان مفاهيم الخير والشر مرتبطة بالطبيعة الانسانية، وتبقى التوصية الاخيرة هي الرقابة الذاتية التي تقوم عليها مبادئ الادارة الاسلامية في مراقبة الذات واتباع الصراط المستقيم في الاخلاق والاعمال والامر والنهي عن المنكر حتى ينشأ الافراد تنشئة صالحة قادرة على التحكم بالاهواء واداء الواجبات بأمانة وضمير ورقابة، قال تعالى: "منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون"²².

4. خلق قنوات اتصال فعالة بين الادارات والموظفين للمشاركة في الاراء والقرارات وتحسين الاداء ومكافحة الفساد وتحفيز الموظفين وتوفير التدريب المطلوب والتنمية للحد من التفكير في الفساد الإداري.

5. إقرار قانون أخلاق المهنة في شتى الوظائف والقطاعات وان تكون الامانة والكفاءة والعدالة الاسس الرئيسية عند اختيار المناصب الادارية والموظفين.

6. مكافحة الفساد أولوية وركيزة أساسية للتنمية.

7. يتعين لمكافحة الفساد على البلدان ان تؤدي ادوارا خاصة في تقديم المساعدة من اجل الحفاظ على النزاهة الوطنية.

8. تقديم دعم سياسي قوي على اعلى مستويات الحكومة.

9. مكافحة الفساد ينبغي ان تبدأ من نقطة دخول تتمثل في فهم الاسباب الزمنية والثغرات والحوافز التي تغذي الممارسات على اي

المصادر:

¹³ عامر الكبيسي، الفساد الإداري - رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، حزيران 2000، ص21.

¹⁴ الأمم المتحدة، الفساد في الحكومة: تقرير الندوة الإقليمية المنعقدة في لاهاي لدائرة التعاون الفني للتنمية، نيويورك 1989، ترجمة نادر ابو شيخة، المنظمة العربية للتنمية.

¹⁵ Block (American corruption and the decline of progressive ethics) journal of law and society 6, vol 23 (1996) p .18

¹⁶ ياسر خالد الوائلي، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره، وأسبابه، مركز المستقبل للدراسات، دراسة مقدمة 2005، ص28.

¹⁷ المصدر نفسه، ص26.

¹⁸ عواطف عبد الرحمن شؤون عربية، 2001، القاهرة عدد 41672، 9 يناير جريدة الاهرام، ص3.

¹⁹ يحيى محمد الكستيان - الفساد الإداري من اين يبدأ وأين ينتهي - الجمهورية اليمنية، صحيفة 26 سبتمبر - عدد 1206، 2004، ص3.

²⁰ Paolo Mauro, 1995, pp 681-68)

²¹ محمود عبد الفضيل-الفساد وتداعياته في الوطن العربي-مجلة المستقبل العربي-العدد343، مايو 1999.

²² سورة آل عمران آية 104

(*) رئيس قسم القانون، كلية دجلة الجامعة، قسم القانون.

¹ (سورة القصص، آية 77).

² (سورة الرعد، آية 25).

³ (سورة القصص، آية 83)

⁴ (سورة المائدة، آية 33)

⁵ جونسون، ميخائيل، فساد الإدارة والإبداع في الإصلاح، الخزامي، عبد الحكيم (مترجم). القاهرة، الدر الأكاديمية للعلوم، 2009، ص23.

⁶ ابراهيم عويس - طبيعة الاقتصاد الخفي، مجلة الاقتصاد الإسلامي 1995، ص14.

⁷ حلواني، ابتسام. "دور القيادة الإدارية في انتشار التسبب في العمل الإداري" مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 2001، ص31-35.

⁸ المومني عبد الكريم، الإصلاح والتطوير الإداري في المؤسسة التربوية، ط1، عمان، الأردن، المكتبة الوطنية 2001، ص43.

⁹ حلواني، ابتسام. الفساد الإداري في الدول النامية، ابو ظبي الامارات العربية المتحدة: ابو ظبي للطباعة والنشر 2003، ص41.

¹⁰ الزعبي، علي، والنقيب، خلدون، دراسة جهاز خدمة المواطن حول الفساد الإداري في الكويت" جريدة الفيس الكويتية، 4 كانون الاول 2004.

¹¹ Paolo Mauro (corruption and growth) quarterly6 journal of economic vol 110 no . 3august 1995pp . 681 - 682,

¹² داود خيرا الله - الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها - مجلة المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر 2004، ص14.